

نشرة صندوق النقد الدولي



المديونية الحكومية

هبط العجز الحكومي في معظم الحالات في عام ٢٠١٠، وسيتباطأ الانخفاض في عام ٢٠١١

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٦ يناير ٢٠١٠

سوف يتباطأ تنفيذ خطط البلدان الرامية على تخفيض المديونية والعجز في عام ٢٠١١، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- المديونية ترتفع في الاقتصادات المتقدمة، وسيكون تخفيض الدين العام مطلباً حيوياً في السنوات القليلة القادمة
- خطط أوروبا لتخفيض العجز تسير على المسار المقرر، وهناك بلدان رئيسية أخرى لن تتمكن من تحقيق الهدف المتوخى في عام ٢٠١١
- الاقتصادات الصاعدة ينبغي أن تدخر الإيرادات الكبيرة غير المتوقعة تحسباً لأوقات العسر

قال صندوق النقد الدولي في آخر تحليلاته بشأن المديونية والعجز العالميين إن أداء المالية العامة كان أفضل بقليل من المتوقع في نوفمبر ٢٠١٠ مع استمرار التعافي الاقتصادي في البلدان المختلفة، لكن مستويات الدين في كثير من الاقتصادات المتقدمة لا تزال كبيرة وتواصل الارتفاع.

وقد تراجع العجز في كثير من البلدان خلال العام الماضي، مما يعكس ارتفاع الإيرادات نظراً لتحسن النمو الاقتصادي وانخفاض الإنفاق. فقد انخفض متوسط العجز في الاقتصادات المتقدمة إلى ٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠، وهو تحسن طفيف عن التوقعات السابقة، طبقاً للبيانات الجديدة التي وردت في تقرير [مستجدات الراصد المالي](#) الذي أُعلن صدوره في العاصمة واشنطن في ٢٧ يناير الماضي.

لكن الصندوق يتوقع أن يتباطأ في عام ٢٠١١ متوسط تخفيض العجز والمديونية المتراكمة في الاقتصادات المتقدمة نظراً لتأخير الخطط ذات الصلة في بعض البلدان.

وكان الصندوق قد صرح في أوائل العام بأن يبلغ معدل النمو ٤,٥% في عام ٢٠١١، لكن الأمر يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة المشكلات الأساسية، بما في ذلك البطالة المرتفعة والقضايا المصرفية في الاقتصادات المتقدمة ومخاطر حدوث فورة في النشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة، طبقاً لما ورد في آخر عدد من تقرير [آفاق الاقتصاد العالمي](#) وتقرير [الاستقرار المالي العالمي](#) اللذين أُعلن صدورهما في ٢٥ يناير الماضي في مدينة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا.

وقد ارتفع العائد على السندات الحكومية في كل الاقتصادات المتقدمة الكبرى منذ نوفمبر الماضي بعد أن قويت احتمالات النمو. وظلت ضغوط الأسواق المالية مقصورة على بضعة بلدان أوروبية. وقال صندوق النقد الدولي إن المديونية الحكومية الكلية لا تزال بالغة الارتفاع في الاقتصادات الصاعدة، حيث تجاوزت ٩٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠.

وصرح السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، بأن "المخاطر على المالية العامة لا تزال مرتفعة، كما ازدادت في بعض الجوانب منذ صدور عدد نوفمبر من تقرير الرائد المالي" الذي أصدرته الإدارة. وأضاف السيد كوتاريللي أن "هذا يؤكد على أهمية وضع خطط أكثر تحديدا وواقعية لتصحيح أوضاع المالية العامة تقوم البلدان بتنفيذها على المدى المتوسط."

بلدان مختلفة وسرعات مختلفة

تباينت سرعة تصحيح أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة حسب مستوى المديونية والنمو الاقتصادي وضغوط الأسواق المالية في كل بلد، حسبما ورد في تحليلات الصندوق.

وعلى وجه الإجمال، هبط العجز في اقتصادات الأسواق الصاعدة بنسبة ٠,٧٥% في عام ٢٠١٠، متمشيا مع تنبؤات الصندوق في نوفمبر الماضي. ورغم ارتفاع الإيرادات بفضل ارتفاع النمو الاقتصادي وأسعار السلع الأولية، فقد ارتفع الإنفاق أيضا في عدد من البلدان. وفي هذا الصدد قال الصندوق إن متوسط المديونية الحكومية في الاقتصادات الصاعدة بلغ ٣٧% من إجمالي الناتج المحلي.

ويتوقع الصندوق أن ينخفض متوسط العجز في الاقتصادات الصاعدة بنحو ٠,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١.

وسيكون التقدم أبطأ في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في مجموعة العشرين، حيث يُتوقع أن يهبط متوسط العجز بنسبة ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، وهو أقل من نصف الانخفاض الذي توقعه الصندوق في نوفمبر. ويمثل تأخر التصحيح المالي في الولايات المتحدة واليابان العامل الأهم في انخفاض العجز بقدر أقل مما ورد في توقعات نوفمبر الماضي. وينبغي لكل البلدان توضيح تفاصيل التدابير التي تنوي اعتمادها لتخفيض العجز والمديونية على المدى المتوسط.

وقد أشار الصندوق في تقرير "مستجدات الرائد المالي" إلى أن وجود مؤسسات قوية وشفافة لشؤون الموازنات والإيرادات والنفقات الحكومية هو عامل حيوي في السنوات القليلة القادمة لتخفيض العجز والمديونية الحكوميين، لكن التقدم كان متباينا في هذا الخصوص.

وقال الصندوق إن اقتصادات الأسواق الصاعدة المزدهرة ينبغي أن تقاوم ضغوط الإنفاق وتدخر أي زيادة تتحقق في الإيرادات لأسباب عارضة، مثل ارتفاع النمو عن مستوى الاتجاه العام، وارتفاعات أسعار السلع الأولية، وارتفاعات أسعار الأصول. وسوف يساهم ذلك في بناء احتياطات مالية وقائية، وتجنب السياسات المسيرة لاتجاه الدورة الاقتصادية، والحيلولة دون دخول هذه الاقتصادات في حالة من النشاط المحموم.